

إجراءات حظر إبلاغ أو تنبيه العميل أو أي شخص آخر ذو علاقة بشبهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

إجراءات حظر إبلاغ أو تنبيه العميل أو أي شخص آخر ذو علاقة بشبهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تهدف إلى ضمان سرية التحقيق وعدم عرقلة الإجراءات التي قد تتخذها الجهات المختصة. إليك الخطوات والإجراءات الأساسية لضمان الامتثال لهذا الحظر:

١. التوعية والتدريب

- تدريب الموظفين: يجب تدريب جميع الموظفين والمتطوعين على أهمية السرية عند اكتشاف شبهة غسل أموال أو تمويل إرهاب، وتوضيح العواقب القانونية لأي إفصاح غير مصرح به.
- نشر سياسات واضحة: وضع سياسات داخلية واضحة تنص على ضرورة عدم إبلاغ العميل أو أي شخص آخر بأي شبهة، وتعميم هذه السياسات بشكل دوري بين الموظفين.

٢. تعليمات واضحة لمسؤول الامتثال

- دور مسؤول الامتثال: يجب أن يتولى مسؤول الامتثال توجيه جميع الأمور المتعلقة بشبهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهو الجهة الوحيدة التي تتعامل مباشرة مع السلطات المختصة.
- الإبلاغ الداخلي الصارم: توجيه الموظفين للإبلاغ داخليًا عن أي شبهة، دون إشعار الشخص المشتبه به أو أي شخص آخر ذو علاقة.

٣. الإجراءات القانونية والالتزام بالسرية

• التقيد بالتشريعات: الالتزام بالتشريعات المحلية والدولية التي تحظر الإفصاح عن الشبهات للأطراف الخارجية، مع التأكيد على أن هذه الأفعال قد تعرض الجمعية للمساءلة القانونية.

• التوقيع على اتفاقيات السرية: قد يطلب من الموظفين التوقيع على اتفاقيات سرية تلزمهم بعدم الإفصاح عن أي شبهة إلى الأطراف المعنية أو أي شخص خارج الجمعية.

٤. إبلاغ السلطات المختصة بسرية تامة

• تقديم تقرير سري: في حال وجود شبهة مؤكدة، يجب تقديم تقرير سري إلى السلطات المختصة (مثل وحدة الإبلاغ المالي) من خلال مسؤول الامتثال، دون إشعار العميل أو أي شخص آخر.

• تقديم الوثائق اللازمة فقط: تجنب الإفصاح عن أي تفاصيل أو وثائق إضافية للمشتبه بهم أو غيرهم ممن ليس لهم صلة مباشرة بالتحقيق.

٥. إجراءات تقييد الوصول إلى المعلومات

• الحد من الوصول إلى المعلومات: تقييد المعلومات المتعلقة بالشبهة على الموظفين المختصين فقط، لضمان عدم وصولها إلى العملاء أو الأطراف ذات الصلة.

• تقسيم المعلومات حسب الحاجة: تقديم المعلومات للموظفين فقط على أساس الحاجة للاطلاع، مما يقلل من احتمالية تسريب المعلومات.

٦. فرض عقوبات داخلية عند الإفصاح غير المصرح به

• العقوبات التأديبية: في حال قام أحد الموظفين بإبلاغ العميل أو طرف آخر بالشبهة، يتم اتخاذ إجراءات تأديبية صارمة، قد تشمل الإنذار أو حتى الإقالة.

• المساءلة القانونية: في حالات الإفصاح الجسيمة، قد تتخذ الجمعية إجراءات قانونية ضد الموظف المسؤول لحماية نفسها من المخاطر.

٧. توعية الموظفين حول نتائج الإخلال بالسرية

- التأكيد على العواقب القانونية: توعية الموظفين بالعواقب القانونية الخطيرة للإفصاح غير المصرح به عن الشبهات، مما يضمن تعزيز الالتزام بقواعد السرية.
- التأكيد على دور الجمعية في مكافحة غسل الأموال: تثقيف الموظفين حول دور الجمعية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز روح المسؤولية لديهم للمساهمة في هذه المهمة.

٨. إجراءات متابعة دورية للتأكد من الالتزام بالسرية

- مراجعة إجراءات السرية بانتظام: مراجعة إجراءات السرية بشكل دوري لضمان استمرار فعاليتها وتحسينها بما يتماشى مع أفضل الممارسات.
 - التدقيق الداخلي: إجراء تدقيق داخلي للتحقق من التزام جميع الموظفين بإجراءات السرية، خاصة في الحالات التي يتم فيها الإبلاغ عن شبهات.
- باتباع هذه الإجراءات، يمكن للجمعية حماية نفسها من المخاطر المرتبطة بإفصاح الشبهات، وتعزيز مصداقيتها والتزامها بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل سري وفعال.

اعتماد المجلس

م	الاسم	الصفة	التوقيع	ملاحظات
١	مروان محمد الجهني	رئيس المجلس		
٢	مشعل سلامة الحمدي	نائب الرئيس		
٣	ماجد مفضي الحمدي	امين الصندوق		
٤	ماجد محمد الصيدلاني	امين عام المجلس		
٥	محمد مسلم الفايدي	عضو		
٦	راند منصور الحداد	عضو		
٧	اسامة علي النزراوي	عضو		